مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد09 العدد 02 – جوان 2022

نحو تفعيل ممارسات الذكاء الاقتصادي كآلية لترقية الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية

Towards activating economic intelligence practices in Algeria as a mechanism for promoting food industry exports

د/حمزة العوادي*

جامعة أم البواقي، ham.laouadi@gmail.com

تاريخ التسليم: 07-02-2022 تاريخ التقييم: 18-02-2022 تاريخ القبول: 19-05-2022

الملخص

بعد تعثر مخططات التنمية الاقتصادية في الجزائر، كانت الإرادة السياسية تنادي بتبني الذكاء الاقتصادي قصد دفع الإستراتيجية الصناعية الجديدة التي تسعى إلى بناء صناعة تحويلية تصديرية من شأنها تحقيق الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي على حد السواء، ومن بين هذه الصناعات، تبرز الصناعة الغذائية والتي خصص لها برنامج لتعزيز قدرتها التصديرية، غير أن النتائج المسجلة غير مرضية، فترقية صادرات الصناعة الغذائية تحتاج إلى الوصول إلى المعلومة الاقتصادية قبل المنافسين لمعرفة الفرص والتهديدات.

تأسيسا على هذا، تأتي هذه الدراسة للوقوف على ممارسات نظام الذكاء الاقتصادي بالإضافة إلى واقع صادرات الصناعة الغذائية الجزائرية، قصد التعرف على الصعوبات التي تواجههما وصولا إلى الشروط الكفيلة لهذا النظام بالمساعدة على ترقية هذه الصادرات. وقد تبين من خلال الدراسة أن الجزائر متأخرة من حيث انتشار نظام الذكاء. فضلا على غياب وعي شامل بها من حيث الممارسة وضعف التكوين.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، الصناعة الغذائية، الصادرات الغذائية، ترقية الصادرات، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

After the failure of development plans in Algeria, the adoption of economic intelligence came as a general policy of the state and as a practice by Algerian institutions, in order to protect the economy and promote exports outside of hydrocarbons to build a balanced economy.

Therefore, economic intelligence was a tool to advance the new industrial strategy in Algeria with the aim of creating a diversified transformative industrial base that would achieve both economic and food security, The real absence of an economic intelligence system. Upgrading exports requires speed in accessing information to identify opportunities and threats.

This study aims to identify the practices of the economic intelligence system in Algeria in addition to the reality of export in the Algerian food industry, to identify the difficulties they face in order to set the conditions that guarantee this system to help promote Algerian food exports. It was found through the study that Algeria lags behind in the spread of economic intelligence. As well as the absence of comprehensive awareness of it in terms of practice and poor training.

Keywords: *Economic Intelligence, Food Industry, Food Exports, Export Promotion, Algerian Economy.*

*المؤلف المراسل: حمزة العوادي، الإيميل: ham.laouadi@gmail.com

1.المقدمة:

في إطار اقتصاد المعرفة أصبحت المعلومة رمزا للتفوق والتميز بين المؤسسات، الشيء الذي منحها الطابع الاستراتيجي لاتخاذ القرار في التوقيت المناسب وكذا حماية المعلومات من تهديدات المنافسين واستعمالها كأداة للضغط من أجل التحكم في المحيط، أما بالنسبة للدولة فإن المعلومة تسمح لها بتحسين جودة القرارات المتخذة على المستوى الكلي لإحداث التنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق ظهر نظام الذكاء الاقتصادي في اليابان مع نهاية الحرب العالمية الثانية وكان سببا في تحقيها لمعجزة اقتصادية، والذكاء الاقتصادي عبارة عن نهج للتسيير يهدف إلى السيطرة على المعلومات الإستراتيجية، بالشكل الذي يحقق تنافسية وأمن الاقتصاد والمؤسسات من الجوسسة الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول تبنت الذكاء الاقتصادي كأداة لدفع الإستراتيجية الصناعية الجديدة لتحقيق الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي وترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات بصفة عامة، وفي هذا الصدد تعد الصناعة الغذائية رابط مهم في النسيج الصناعي الوطني، ولكن ترقية هذا النوع من الصادرات يواجه مجموعة من الصعوبات لعل أبرزها ضعف نظام المعلومات الاقتصادية في الجزائر نظرا لغياب التطبيق الحقيقي للذكاء الاقتصادي في الجزائر وهو الأمر الذي لا يسمح بمعرفة الفرص والتهديدات في الأسواق الدولية، ما يتطلب تفعيل ممارسات الذكاء الاقتصادي في الجزائر لترقية المنتوج الوطني وتوجيهه نحو الأسواق الدولية.

تأسيسا عما سبق، يمكن حصر إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي: **ما هي متطلبات تفعيل ممارسات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر كآلية لترقية الصادرات الغذائية؟** وللإجابة على هذا التساؤل نعتمد الفرضية الآتية: تتطلب عملية تفعيل ممارسات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر إعادة النظر في سياسة التكوين والتعليم وتوفير الهياكل القاعدية وفقا لاحتياجات مؤسسات الصناعة الغذائية.

على العموم، ترمي هذه الدراسة إلى التعرف على نظام الذكاء الاقتصادي المطبق في الجزائر بالإضافة إلى التعرف على مكانة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الجزائري وتحليل مؤشرات التصدير فيها وأبرز العقبات التي تضعف من وتيرة تدفقها إلى الأسواق الدولية، وصولا إلى توضيح متطلبات تفعيل ممارسات نظام الذكاء من أجل ترقية الصادرات الغذائية الجزائرية، ومن أجل إثراء الدراسة جزأنا هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، نتناول في الجزء الأول واقع ممارسات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر والنقائص المسجلة، ونقف في الجزء الثاني عند واقع الصادرات الصناعية

الغذائية الجزائرية خلال الفترة (2015-2019) والعقبات التي تواجهها، وفي الجزء الثالث نحاول توضيح متطلبات تفعيل ممارسات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر الكفيلة بالمساعدة على ترقية الصادرات الصناعية الغذائية.

2. ممارسات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

يتضمن هذا الجزء لمحة عامة عن نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر، غايات اعتماده وصولا إلى تقييم النظام في هذا المجال وأهم نقائصه.

1.2. لمحة عن نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

شرعت الجزائر في اعتماد نظام الذكاء الاقتصادي من خلال استحداث المديرية العامة للذكاء الاقتصادي، الدراسات والاستشراف على مستوى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار سنة 2008 وهذا قصد مساعدة المؤسسات الوطنية وتمكينها من إنشاء خلايا لليقظة على مستواها (سيواني، 2015/2014، صفحة 298).

وبالنسبة لأهداف التوجه نحو الذكاء الاقتصادي في الجزائر فيمكن التمييز بين الآتي: (فيلالي، 2014/2013، صفحة 103)

- **الأهداف على المستوى الكلي** : وتتمثل في تطوير السلوكيات الفردية و الجماعية للأعوان الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص من خلال رؤية جماعية، خلق علاقة بين القطاع العام و الخاص، ضمان حماية الإرث التكنولوجي والصناعي الوطني عن طريق آليات يقظة فعالة قادرة على مواجهة رهانات انفتاح السوق المحلي المنافسة، وتثبيط الممارسات غير الشرعية للمنافسين.
- **الأهداف على المستوى الجزئي:** بالرغم من أن المؤسسة الجزائرية مازالت متأخرة في هذا المجال، إلا أن لها أهدافا تسعى إلى تحقيقها والتي من بينها تفعيل نظام المعلومات، إلغاء حواجز مرور المعلومة، بث ثقافة تبادل المعلومات والذكاء الاقتصادي داخل المؤسسة، تخفيض مستويات الهيكل التنظيمي من أجل تسريع الاتصال، وتفعيل نظام اليقظة الإستراتيجية وتحقيق الحماية و التأثير.

وعلى هذا الأساس، عملت الجزائر على البناء التدريجي لنظام وطني للمعلومات الاقتصادية، و تتمثل المهام المسندة إليه في تقديم المعطيات الإحصائية التي تسمح بوصف المسار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد؛ المساهمة في تصور الإحصائيات الوطنية وذلك بالاتصال مع الوزارات أو أي مصالح أخرى؛ إجراء تحقيقات إحصائية وطنية جهوية أو قطاعية

ذات طابع ديمغرافي أو اقتصادي أو اجتماعي؛ تنظيم و تطوير نشر الإعلام الإحصائي (مغمولي، 2016/2015، صفحة 190)، ويمكن توضيح النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر في الشكل التالي:

شكل توضيحي للنظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر

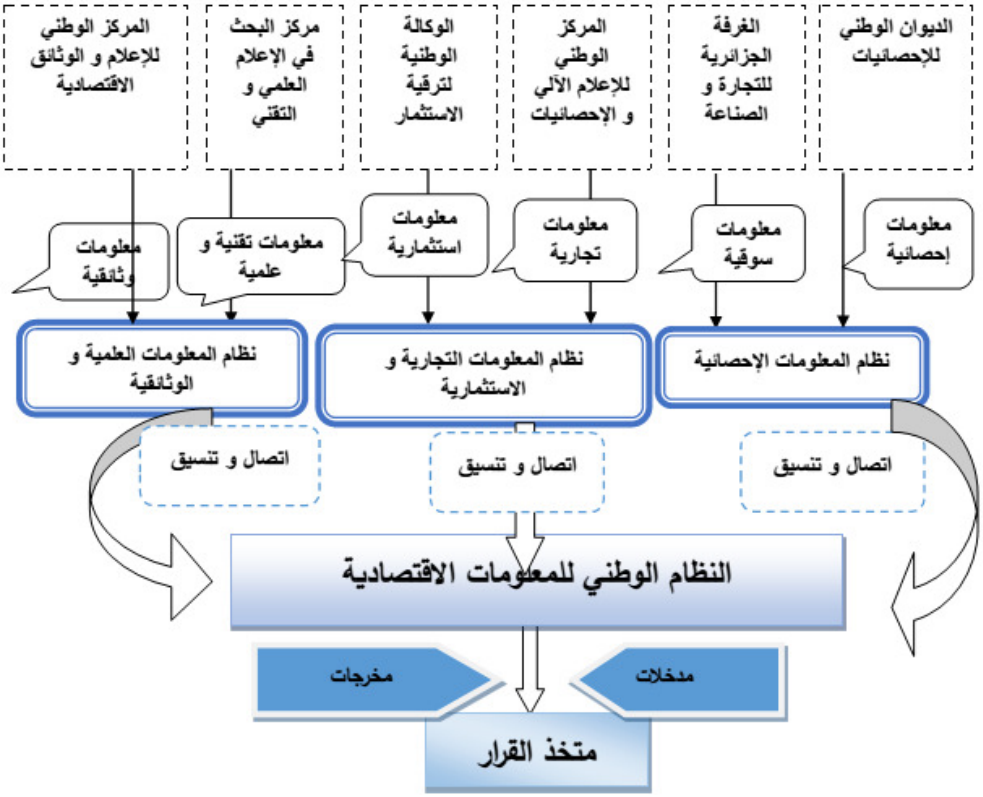

المصدر: (بلزغم، 2015/2014، صفحة 278).

ومن خلال الشكل يمكن القول بأن النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر يتكون مما يلي: (بلزغم، 2015/2014، الصفحات 91-93)

- ✓ **نظام المعلومات الإحصائية:** ممثلا بالديوان الوطني للإحصائيات وهو مؤسسة عمومية تتولى القيام بالمهام التالية:
  - إنتاج المعلومات الإحصائية التي يمكن استخدامها وتسمح بتنمية البلاد، وتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

- يدرس ويعد ويقترح القواعد المتعلقة بإقامة منظومة وطنية إحصائية، وتعزيزها وتوسيعها ومتابعة تنفيذ تطبيقها.
- يقوم بحساب المؤشرات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والأرقام لاستدلالية، بما في ذلك المتعلقة منها بالأسعار.
- ينظم ويشجع نشر الإعلام الإحصائي لدى السلطات العمومية ويعد حوليات ومنشورات إحصائية.

✓ **نظام المعلومات التجارية والاستثمارية**:ممثلا بالهيئات الآتية:

- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:** وتقوم بإنتاج ونشر مجموعة من المعلومات عن التجارة والصناعة في الجزائر، وتوجه هذه المعلومات أساسا إلى أصحاب المنظمات والمستثمرين.
- **المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات:** وهو مركز تابع للمديرية العامة للجمارك وهو مكلف بإعداد الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر.
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:** وهي وكالة تابعة لرئاسة الحكومة مكلفة أساسا بالبحث والدراسة وتقديم المقترحات والآراء من أجل ترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر

✓ **نظام المعلومات العلمية والوثائقية** : ممثلا بـ:

- **مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني:** وهو هيئة عمومية ذات طابع علمي وتقني تعمل تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتستند أنشطته على البحث والتنمية في مجال معالجة البيانات والعلوم التوثيقية والخدمات، البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والشبكات والإعلام الآلي التطبيقي، أنه كما مسؤول عن خدمة الانترنت.
- **المركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية:** ويعمل على جمع وتصنيف الدراسات ذات الطابع الاقتصادي كما يقوم بتنسيق كل الجهود التي تسعى إلى إنشاء وتطوير مراكز المعلومات والوثائق الاقتصادية وتكمن أهمية هذا النظام بالنسبة للمنظمات الجزائرية من خلال مستويين اثنين :هما الجزئي وذلك من أجل دعم المنظمات الجزائرية بالمعلومات اللازمة، حيث تعتبر المعلومة بمثابة السراج المضيء لمسارها؛ أما على المستوى الكلي وذلك من أجل تأهيل المنظمات الجزائرية والوصول بها إلى مصاف المنظمات العالمية. وعليه فإن وجود مثل هذا

النظام يسمح بتوفير عدد من المعلومات التي من شأنها أن تدعم هذه المنظمات وتساعدها في عدة مجالات، خاصة وأن المنظمات الجزائرية تعاني من مشكل نقص المعلومات.

2.2.تقييم منظومة الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

إن ما يميز النظام الوطني للمعلومات الاقتصادية في الجزائر هو وجود الإطار القانوني والمؤسسي، ووجود إطار إحصائي للتشاور، فضلا عن الإرادة الحقيقية لتبني المفاهيم واستعمال المعايير العالمية في وقت مبكر والتنفيذ الفعال، الإتقان الجيد لتقنيات المسوح الإحصائية خاصة الديوان الوطني للإحصائيات، جودة المعلومات الإحصائية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية (الأسعار، الإنتاج، الحسابات الوطنية وتعداد السكان والعمالة...إلخ)، توفر إنتاج المعلومات الإدارية على مستوى (إدارة الضرائب، التجارة، الجمارك، بنك الجزائر، الضمان الاجتماعي المالية....) وتخصيص أطوار في تكوين مهندسي دولة في الإحصاء في منظومة التعليم العالي في الجزائر، ورغم المجهودات المعتبرة التي بذلتها الجزائر إلا أن منظومة الذكاء لها عدة نقائص منها غياب الاستقرار المؤسساتي والتعديل الجذري والمتكرر بالإضافة إلى عدم التحكم في مفهوم الذكاء الاقتصادي والفرق بينه وبين اليقظة بمختلف أنواعها في أعلى هرم الدولة، كما أن إدخال الذكاء الاقتصادي ومحاولة جعلها قاطرة لتسيير الاقتصاد الجزائري ما هو إلا مساهمة من أشخاص لهم تصور للتسيير وفقا للذكاء الاقتصادي وليست ثقافة مؤسساتية أصيلة، والدليل على ذلك هو تخبط هذه الفكرة ومراوحة أدراجها، والتي أصبحت يتيمة بعد ذهاب واضعيها. ويضاف إلى هذا ما حدث لوزارة الاستشراف والإحصائيات التي تمارس أيضا الصلاحيات الخاصة بالذكاء الاقتصادي من خلال المديرية العامة للمناهج وتنظيم المنظومة الإحصائية لهذه الوزارة، والتي أسندت لها تنظيم جهاز اليقظة والذكاء الاقتصادي وتنسيقه وتطويره، وقد عرفت هي الأخرى عدم الاستقرار من حيث التنظيم والهيكلة، وتم إزالتها فيما بعد بدون أن يُوجد لها جسور وظيفية مع وزارة الصناعة، فكل وزارة تعمل بمعزل عن الأخرى وبدون تنسيق في مجال الذكاء الاقتصادي، وهذا الأمر يجعل من الحديث عن منظومة وطنية للذكاء الاقتصادي أمرا بعيد التحقيق في ظل غياب رؤية واضحة عن ما يجب فعله في الميدان؛ وتشتت الجهود وعدم تنسيقها (سيواني، 2015/2014، صفحة 303). ويضاف الى ما سبق عدم استجابة العديد من المؤسسات الخاصة والعامة على حد سواء للمسوح الإحصائية على الرغم من وجود قانون المنظومة الإحصائية؛ عدم تجانس وفرة الوظيفة الإحصائية على مستوى القطاعات؛ وجود الإطار القانوني للتنسيق والتفاوض

لكنه غير عملي وضعف الموارد البشرية والمادية المخصصة للإحصاءات (بوريش، 2019/2018، الصفحات 285-286).

3.تحليل واقع ومؤشرات التصدير في الصناعة الغذائية الجزائرية خلال الفترة (2015-2019):

تعتبر الصناعة الغذائية من بين الصناعات الإستراتيجية الأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني، وبالنظر إلى هذه الأهمية البالغة، فإنه لا بد أولا من الإطلاع على مكانة الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني بهدف تحليل وضعية نشاطها واستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف للمساهمة بها في وضع تصور من أجل ترقية صادراتها.

1.3.المكانة الاقتصادية للصناعة الغذائية في الجزائر:

في هذا العنصر نتناول مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة، وكذا التشغيل والصادرات.

1.1.3.مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة :

للتعرف على درجة مساهمة الصناعة الغذائية في القيمة المضافة نستعرض الجدول الآتي:

الجدول 1: تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة الغذائية خلال الفترة (2015-2018)

الوحدة: مليار

دينار جزائري

	2015		2016		2017		2018	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القيمة المضافة للقطاع	904.6	5.4	975.7	5.6	1037	5.5	1080.5	3.7
معدل النمو(%)	---		5.6		5.7		4.2	

المصدر: (بنك.الجزائر، 2019، صفحة 151)

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ -وباستثناء سنة 2018- ارتفاع القيمة المضافة للصناعة التحويلية من سنة 2015 إلى سنة 2017 وبمعدل سنوي شبه ثابت أما درجة إسهام الصناعة الغذائية في القيمة المضافة للصناعة خارج المحروقات فهي متواضعة ومستقرة عند معدل سنوي قدره 5.5% في المتوسط؛ هذه النسبة الضعيفة لمساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة سببها القطاع العام الذي عرف تذبذبا وضعفا من سنة إلى أخرى (عمرون، 2019، صفحة 34).

2.1.3. مساهمة الصناعة الغذائية الجزائرية في التشغيل

يمكن الوقوف عل مدى مساهمة الصناعة الغذائية في توفير مناصب الشغل من خلال الجدول رقم (02).

الجدول 2: تطور معدل التشغيل للصناعة الغذائية خلال الفترة (2015-2018)

	2015	2016	2017	2018
معدل التشغيل السنوي في القطاع (1)	1377	1465	1493	1434
معدل النمو(%)	-	*6.39*	*1.91*	*3.95-*
معدل التشغيل السنوي في جميع القطاعات (2)	*10594*	*10845*	*10859*	*11001*
(2)/(1)	*%13*	*%13.51*	*%13.75*	*%13.03*

المصدر: (بنك.الجزائر، 2019، صفحة 154)

من الجدول السابق نلاحظ أن الصناعة الغذائية تساهم في التقليل من حدة البطالة وقد بلغ عدد مناصب الشغل 1434 منصب سنة 2018 بعدما كان يبلغ 1377 منصب سنة 2015، هذا وساهمت الصناعة الغذائية في مستوى التشغيل الإجمالي لسنة 2018 بنسبة تقدر بـ 13.03%.

3.1.3.مساهمة الصناعة الغذائية الجزائرية في الصادرات خارج المحروقات:

يمكن الوقوف عل واقع الصادرات الصناعية الغذائية الجزائرية من خلال تتبع وتيرة نمو حجم هذه الصادرات (الوحدة: مليون دولار أمريكي) من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم 3: تطور صادرات قطاع الصناعة الغذائية خلال الفترة (2015-2019)

البيان	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات الصناعة الغذائية (1)	*238*	*326*	*350*	*373*	*408*
إجمالي الصادرات الصناعية خارج المحروقات (2)	*1485*	*1391*	*1367*	*2218*	*2580*
(2)/(1)	%16.03	%23.44	%25.60	%16.82	%15.81

المصدر: *(CNIS, 2019, p27).*

و يلاحظ من الجدول ارتفاع قيمة الصادرات الصناعية الغذائية من سنة إلى أخرى، وتتمثل أهم هذه الصادرات في: العجائن، السكر و الماء، أما من ناحية المساهمة في الصادرات خارج المحروقات فإن مساهمتها متواضعة نوعا ما إذ لم تتعدى نسبة 17% طوال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2019 وإن تعدت حاجز 25% سنة 2017 فهذا لا يعد مؤشرا إيجابيا لأن مرده هو انخفاض حصيلة باقي الصادرات خارج المحروقات (نتيجة التدهور على صعيد الصادرات النفطية في تلك السنة) وهذا بالرغم من وجود برنامج تطوير الصناعات الغذائية والذي من بين أهدافه تعزيز القدرة التصديرية للصناعة الغذائية ومضاعفة الصادرات الغذائية بعشر (10) مرات من خلال إنشاء خمس (05) اتحادات للتصدير .

2.3. تحليل مؤشرات القدرة التصديرية للصناعة الغذائية:

تعكس مؤشرات أداء الصادرات طبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة، كما أنها من أهم العوامل المحددة لاستطاعة الدولة على الاستيراد، وعلى العموم سنتعرض في هذا العنصر إلى أهم المؤشرات شائعة الاستخدام.

1.2.3. مؤشر القدرة على التصدير: حيث أنه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على الاعتماد الكبير على الخارج، وعلى العموم، و بالإسقاط على حالة الجزائر يمكن الاعتماد على بيانات الجدول رقم (04) التي تبين مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة الإجمالية للجزائر خلال الفترة (2015-2018).

الجدول 4 : مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة للجزائر خلال الفترة(2015-2018)

	2015	2016	2017	2018
القيمة المضافة للصناعة الغذائية(1) (مليار دج)	353.71	389.57	408	433.4
إجمالي القيمة المضافة (2)(مليار دج)	8490,97	9130,23	11388,84	12791,99
(1) ÷ (2)	4.16	4.26	3.58	3.38

المصدر: (D.G.V.S, 2020, p. 29)

ومن خلال الجدول نلاحظ مدى ضعف قدرة الجزائر على تصدير المنتجات الغذائية حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة سقف 4% طوال الفترة المدروسة باستثناء سنتي 2015 و 2016، هذه النسبة الضعيفة لمساهمة الصناعات الغذائية في

القيمة المضافة سببها القطاع العام الذي عرف تذبذبا وضعفا من سنة إلى أخرى (عمرون، 2019، صفحة 34).

2.2.3. مؤشر الانفتاح الاقتصادي على الخارج:

تبرز أهمية هذا المؤشر في إبراز مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويشير ارتفاع المؤشر إلى عمق اعتماد اقتصاد الدولة على الأسواق الخارجية، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية، الاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقات والتكتلات الاقتصادية والأحداث والأزمات العالمية، و يمكن قياس درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج وفق الصيغة الآتية:

$$T = \frac{X + M}{Y}$$

حيث: X: قيمة الصادرات، M: قيمة الواردات، Y: الناتج المحلي الإجمالي.

و الجدول رقم (05) يوضح قيم المؤشر في مجال الصناعة الغذائية للجزائر خلال الفترة (2015-2019).

الجدول 5: مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي للجزائر على الخارج في مجال الصناعة الغذائية (2015-2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
صادرات غذائية (مليون دج)	23585	35844	38728	43585.27	48673.07
واردات غذائية (مليون دج)	935771	900193	936428	999888.67	963514.47
إجمالي الناتج الداخلي (مليار دج)	16712.7	17514.6	18575.8	20259.1	20428.3
درجة الانكشاف الاقتصادي (%)	05.74	05.34	05.24	05.15	04.95

المصدر: (D.E.P, 2021, p. 52)

و من خلال تتبع مسار المؤشر يلاحظ أنه تناقص بشكل تدريجي من سنة 2015 إلى سنة 2019 رغم التحسن المسجل على مستوى الصادرات الغذائية، و قد وصل المؤشر إلى ما نسبته 04.95% سنة 2019 بعد ما كان 05.74 % سنة 2015 وهذا بالنظر لكون الناتج المحلي مكون

بصفة كبيرة من عائدات الصادرات النفطية، وعلى العموم تشير قيمة المؤشر إلى ضعف نسبي لدرجة انفتاح الجزائر على العالم الخارجي في مجال المنتجات الغذائية، مما يعني أنه في حالة حدوث أي خلل في أسعار المحروقات فإن الاقتصاد الجزائري يكون في حالة تأثر كبيرة جدا خاصة أنه لا توجد بدائل يمكن الاعتماد عليها في الوقت الراهن لتغطية حاجيات الجزائر على المدى المتوسط.

3.2.3. مؤشر الميزة النسبية الظاهرة:

يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات استعمالا لقياس القدرة التنافسية للصادرات ويحسب هذا المؤشر بقسمة حاصل طرح قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، على حاصل جمع قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع من قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع، وتكتب الصيغة الرياضية لهذا المؤشر بالعلاقة الآتية:

$$RCA = \frac{xi - mi}{xi + mi}$$

حيث: x_i : قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع؛

m_i : قيمة الواردات لنفس السلعة أو مجموعة متجانسة من السلع.

و كلما كانت قيمة المؤشر أكبر من أو تساوي الواحد الصحيح، كلما كانت هناك ميزة نسبية ظاهرة، و يأخذ المؤشر القيمة (+1) حينما تكون قيمة الواردات صفرا، و بالعكس يأخذ المؤشر القيمة (−1) في حالة عدم وجود صادرات، والجدول الآتي يوضح قيم هذا المؤشر الخاص بالصادرات الصناعية الغذائية خلال الفترة (2015-2019).

الجدول 6 : مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للصادرات الغذائية خلال الفترة (2015−2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات (مليون دولار)	238	326	350	373	408
الواردات(مليون دولار)	8946	7855	8069	8199	8072
مؤشر RCA	0.95−	0.92−	0.91−	0.91−	0.90−

المصدر: (D.G.V.S, 2020, p. 31)

من خلال الجدول رقم (06) يلاحظ أن قيمة مؤشر المزايا النسبية الظاهرة يشير على مدى سنوات الدراسة إلى قيم سلبية قريبة من (-1) مما يعني أن الصادرات الغذائية الجزائرية لا تتمتع بأدنى ميزة مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة.

3.3.عقبات التصدير في الصناعة الغذائية الجزائرية:

تواجه الصناعة الغذائية الجزائرية عددا من المعوقات التي تقف عائقا أمام درجة توجهها نحو الأسواق الدولية والتي يمكن إجمال أبرزها في التالي:

1.3.3.ضعف الأداء وعدم القدرة على المنافسة:

فمن ناحية الأداء لا تزال مساهمة الصناعة الغذائية متواضعة في القيمة المضافة وتأتي في المرتبة الأخيرة بعد قطاعات الفلاحة، البناء والأشغال العمومية والخدمات، ومن ناحية القدرة على المنافسة فلقد انحصر عمل مؤسسات الصناعة الغذائية ضمن السياسات الصناعية السابقة بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي، مع اطمئنانها إلى عدم منافستها من أي منتوج أجنبي داخل السوق، مما دفعها إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتج و تحسين نوعيته بما يتوافق مع المعايير الدولية المتعلقة، و تجدر الإشارة هنا إلى أن تكلفة الالتزامات المرتبطة بالتكيف مع هذه المعايير تفوق الالتزامات المرتبطة بالرسوم الجمركية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن القطاع الخاص بحكم أن أهدافه منحصرة في الربح السريع، فإنه في بداية النشاط تكون منتجاته تمتاز بنوع من الجودة، و لكن بعد طرحه للمنتج في السوق ومع بداية ظهور الطلب عليه من طرف المستهلكين، يعمل المنتجون على الرفع من الكمية المنتجة والمعروضة دون إعطاء الأهمية الضرورية لعنصر الجودة بغية تلبية الطلب المتزايد بل والعمل على الإنقاص أو الحذف من المكونات التي تدخل في تركيبة المنتج مما يؤثر سلبا على النوعية (قش، 2019، صفحة 152).

2.3.3.عراقيل المحيط المؤسساتي:

ويترجم ذلك في عدم ملاءمة بيئة الأعمال فيما يتعلق بالتجارة الخارجية، إذ تشير التقارير إلى تأخر الجزائر مقارنة بتونس والمغرب في هذا المجال، أما بالنسبة للشركات الراغبة في التصدير فهي لا تزال تواجه بيروقراطية كبيرة، فيجب عليها ملء ثمانية وثائق، والانتظار لمدة سبعة عشر يوما وهي مؤشرات سلبية إذا ما قورنت بدول الجوار.

هذا علاوة على نقص الدعم اللوجيستي من حيث التخزين، النقل والشحن إذ تشكو المؤسسات من عجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والذي يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية و بالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير؛ عدم انتظام برامج

الرحلات، نقص الخطوط الموجهة للتصدير وعدم تخصيص بعض أرصفة الموانئ للعمليات التصديرية فقط (حمودة, بيرش أحمد ,أم الخير، 2019، صفحة 197).

3.3.3.نقص جهود التصدير:

عند تحليل معدل جهود التصدير والذي يعبر عل الحصة المئوية من الإنتاج المحلي الموج للتصدير إل الخارج، نجد أن ضعيف في فرع الصناعات الغذائية حيث قدر ب 2.4 % بمعن أن هذه الصناعات تركز عل التواجد في السوق الوطنية، غير متجرئة عل الذهاب أبعد من ذلك وإن تجرأ البعض منها فإن يكتفي بالبحث عن أسواق دولية في إطار التظاهرات الاقتصادية أو الدخول إل الأسواق غير الواعدة فقط هذا من جهة، ومن جهة أخرى أكدت معظم الدراسات أن فرع الإنتاج الزراعي الغذائي في الجزائر هو قطاع استيرادي يعتمد عل الأسواق الخارجية في استيراد مدخلات الإنتاج، وتتسم هذه المنتجات بارتفاع معدل النفاذ أو الاختراق الذي يشير إل الحصة المئوية للواردات في تغطية الطلب المحلي حيث يمثل معدل الاختراق لمنتجات الصناعات الغذائية ما يفوق 31% بمعن أن الطلب المحلي من المنتجات الغذائية يتم تلبين عن طريق المنتجات المستوردة في حين تغط النسبة الأخرى عن طريق الإنتاج المحلي الوطني وهو معدل متوسط نوعا ما مقارنة ببعض الصناعات الأخرى، وهو ما يعتبر دليلا عل عمق تبعية وارتباط الصناعة التحويلية الغذائية في الجزائر بالأسواق الدولية وهذا راجع أساسا إل ضعف الترابط والتكامل بين فرع الصناعات الزراعية الغذائية والقطاع الزراعي فمن المعروف أن الزراعة تساهم بشكل كبير في تطوير الصناعات الزراعية الغذائية وتموينها بالمدخلات الضرورية لعملية الإنتاج، غير أن هذه العلاقة جد ضعيفة في الجزائر فمساهمة الإنتاج الزراعي المحلي لا تتجاوز 30% من احتياجات السوق المحلي وهذا يعود لعدم نجاعة السياسة الزراعية المعتمدة (شرماط، 2021، صفحة 221)

4.3.3.ضعف منظومة المعلومات الإحصائية والتجارية:

ما يمكن قول بهذا الخصوص أن الهيكلة المؤسساتية لمنظومة المعلومات الإحصائية والتجارية الجزائرية، تعاني من الازدواجية والتكرار في العمل حيث نلاحظ أن نفس الوظائف التي يقوم بها المركز الوطني للمعلومات الإحصائية هي نفسها تلك التي يقوم بها كل من الديوان الوطني للإحصائيات والديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية هذا ما من شأن أن يؤدي إل ارتفاع تكاليف الحصول عل المعلومات، و كما أن المستفيد يجد نفس أمام مؤسسات وهيئات متعددة تقوم بإنتاج وتوزيع نفس المعلومات، هذا ما من شأن أن يضلل ويفقده التوجي السليم للحصول عل ما يريده

من معلومات في مجال التجارة الخارجية، مما يترتب عنه عدم إدراكهم للفرص المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط (غلاب، 2012، صفحة 7).

4.متطلبات تفعيل نظام الذكاء الاقتصادي لترقية الصادرات الغذائية الجزائرية:

بعد التعرف على واقع تسيير نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر وأبرز نقائصه سنحاول من خلال هذا العنصر تقديم بعض المتطلبات الكفيلة بتفعيل نظام الذكاء الاقتصادي لترقية صادرات الصناعة الغذائية الجزائرية وهي على النحو التالي:

1.4. تفعيل الهياكل القاعدية لمنظومة الذكاء الاقتصادي: حيث تتطلب ممارسات نظام الذكاء الاقتصادي في الجزائر تفعيل الهياكل القاعدية، ونقصد بهذه الأخيرة كل ما يتعلق بالجانب المؤسساتي لمتابعة إستراتيجية الذكاء الاقتصادي ووضع خطة عمل جدية لتحقيق الأهداف المرسومة، و إقامة مختلف الشبكات بما فيها الشبكات الاجتماعية المتعلقة بجذب الكفاءات الوطنية الموجودة في الخارج وتشجيعها لنقل خبراتها إلى الجزائر، بالإضافة إلى التكثيف من استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة الأنظمة الخبيرة التي تضمن الاستغلال السريع للكم الهائل من المعلومات في زمن قصير، وذلك للحفاظ على القيمة الاستعمالية للمعلومة، التي هي مرتبطة أشد الارتباط بزمن ولحظة استعمالها، ناهيك على أن هذه الأنظمة تضمن الاستعمال المراقب (سيواني، 2015/2014، صفحة 304)، فالنشاط الاقتصادي يتطلب اليوم التحكم في عدد كبير من التكنولوجيات، وفي هذا الصدد تعاني الجزائر من نقص كبير في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغياب الثقافة المعلوماتية لدى أغلب المؤسسات الجزائرية، حيث كشف المدير العام للذكاء الاقتصادي بوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أن 20% فقط من المؤسسات الجزائرية لديها أجهزة وبرامج ناجعة في مجال المعلوماتية. وفي مجال تأمين التراث اللامادي للمؤسسات الجزائرية، تأكد أنه 15% فقط من هذه المؤسسات تتوفر على مواقع الكترونية خاصة بها، و50% منها تفتقر لنظام محاسباتي مناسب، هذا بالإضافة إلى غياب التجمعات التكنولوجية التي تهتم بثقافة الذكاء الاقتصادي وتطوير وسائل معالجة المعلومات (بلزغم، 2015/2014، صفحة 88).

2.4.وضع سياسة مدروسة للتوعية والتكوين:

إذ يتعين على الدولة عدم جعل الذكاء الاقتصادي حكرا عليها فهو مفهوم يخص أيضا المؤسسات، غير أن الدولة تستخدمه من خلال رؤية عامة، في حين تستخدمه المؤسسة من خلال رؤية خاصة، كما أنه مزدوج المنفعة لكل من المؤسسات والدولة، وبما أن الذكاء الاقتصادي كنشاط

وممارسة بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية غير معروف بصفة جيدة لدى القائمين عليها، كما أن إدماج الذكاء الاقتصادي في المؤسسات يصطدم بمقاومة ذات طبيعة ثقافية واجتماعية قبل أن تكون اقتصادية (حميدوش، 2015/2014، الصفحات 168-170) خاصة تلك التابعة للقطاع الخاص والتي تعتمد على التسيير العائلي، وتفتقر لنظرة إستراتيجية في التسيير؛ بالإضافة إلى ضعف تكوين ورسكلة الموظفين في مختلف المجالات؛ وقدم المناهج التسييرية المتبعة من طرف هذه المؤسسات، فهي تعود للزمن التايلوري، حيث تهتم بتخفيض تكاليف الإنتاج دون الرأسمال البشري، بالإضافة إلى تهميش الكفاءات والطاقات الحيّة التي تتضمنها، وعليه فإن إقامة منظومة للذكاء الاقتصادي تستدعي ثورة على مناهج وطرق التسيير، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات كإشراك وتعبئة كل الطاقات البشرية في المؤسسة بعد توضيح الرؤى وشرحها لكل العمال لتحقيق تضامنهم الكامل أو اندماجهم في الإستراتيجية الموضوعة من طرف المؤسسة وتبنيهم لها (سيواني، 2015/2014، الصفحات 320-321).

ونظرا للضعف الملحوظ من ناحية التكوين وحتى الرسكلة، فإنّنا نقترح توسيع التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي ليشمل الجامعات عن طريق فتح تخصصات في التدرج وما بعد التدرج تعنى بالذكاء الاقتصادي شريطة توحيد المناهج التكوينية، وذلك تطبيقا للمرجعية الخاصة بالتكوين في الذكاء الاقتصادي، فضلا على تطوير وتحسين البرامج البيداغوجية من طرف الجامعات وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات مع مراعاة انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة (مغمولي، 2016/2015، صفحة 208).

3.4. دراسة المحيط واستغلال الفرص:

من أجل وقوف مؤسسات الصناعة الغذائية الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية لا سبيل لها إلى ذلك إلا البحث عن المعلومات المتعلقة بهذا الجانب (بلزغم، 2015/2014، صفحة 90)، لذا فإنها مدعوة لفهم محيطها الخارجي سواء الوطني أو الدولي لتحديد الفرص التي يتيحها هذا المحيط وتفادي كل ما يهدد سيرها العادي والمنتظم. وعلى هذا الأساس، فالمؤسسة يجب وفقا لإمكاناتها أن تضع أنظمة يقظة متينة لدراسة هذا المحيط وذلك في مختلف المجالات القانونية، التنظيمية، التكنولوجية والتنافسية، وجمع هذه المعلومات المتحصل عليها تخزينها لتأمين هذه المعلومات خاصة الإستراتيجية منها من أوجه التسرب والضياع التي يمكن أن تكلف أكثر من عملية الحصول عليها أو إنتاجها بتسبيب أضرار للمؤسسة، وبعد غربلتها وتحليلها تحليلا دقيقا يتم استنتاج معلومات تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة التي تمكنها من استغلال الفرص وتفادي المخاطر والتهديدات

(سيواني، 2015/2014، صفحة 323)، وعلى سبيل المثال يشكل غياب المعطيات الخاصة بالمحيط الدولي خطرا يهدد وجود المؤسسات الجزائرية، فنقص المعطيات والبيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول، كما أن النقص في المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزات ذات التكنولوجيا المتطورة يؤدي إلى عدم الدراية بالتكاليف وإضاعة الوقت في البحث عن أنسب الأسعار، ونفس الشيء بالنسبة للنقص في المعلومات حول المستجدات بخصوص المعايير التقنية المطبقة دوليا في مجال الصناعات الغذائية والذي من شأنه تقليل فرص وصول ونفاذ منتجاتها إلى الأسواق الدولية لعدم تكيفها مع متطلبات الصحة والصحة النباتية والحيوانية

ويضاف لما سبق، أنه يجب أن تتسع الجهود اللازمة لترقية الصادرات الغذائية الجزائرية لكافة الجهات والهيئات التي لها علاقة بالقطاع وكذا الهيئات المسئولة عن التجارة الخارجية، وهنا لابد من إنشاء مراكز لترقية الصادرات، كهيئة مستقلة ذاتية التمويل تقدم خدماتها للمؤسسات المصدرة، وتوفر المعلومات الكافية حول فرص التصدير المتاحة، والتغيرات المستمرة في احتياجات الأسواق وأنماط الاستهلاك فيها، بالإضافة إلى تقديم خدمات مواكبة لمراحل تطور المؤسسات المحلية ذات القدرة التصديرية (شرماط، 2021، الصفحات 157-158).

4.4. تشجيع الإبداع، البحث والتطوير في المؤسسات:

تهتم البلدان المتقدمة بنشاط البحث والتطوير وتخصص من أجل ذلك ميزانيات معتبرة من خلال مراكز البحث المختلفة المعنية بالتطوير التكنولوجي، ونفس الشيء ينطبق على المؤسسات في تلك الدول، بالمقابل في الجزائر تعرف المؤسسات الجزائرية جمودا في مجال الإبداع والابتكار، البحث والتطوير، فالنشاطات المتعلقة بالبحث والتطوير عادة ما تكون مكبوحة بسبب قلة الإجراءات الدافعة، هذا إلى جانب قلة التمويل اللازم لذلك، بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتسويق النتائج (بلزغم، 2015/2014، صفحة 86)، كما تشهد علاقة المؤسسات الاقتصادية بمراكز البحث العلمي ضعفا في التكامل، وهذا الضعف ناتج عن غياب التحسيس فبعض الملتقيات و اللقاءات التي نظمت توصلت إلى توصيات بقيت بدون متابعة، إضافة إلى غياب المحيط العلمي ففي أغلب الملتقيات واللقاءات نلاحظ أنه قليلا ما يدعى المحيط الجامعي والبحث العلمي مع العلم أن مشاركتهم هي جد مهمة من اجل إعطاء قاعدة علمية لمعالجة الموضوع، ويضاف لذلك عدم قدرة مراكز البحث على نقل نتائج أبحاثها للمؤسسات بفعالية (فيلالي، 2014/2013، صفحة 101).

وهنا ينبغي على الدولة الجزائرية أن تضع الآليات المناسبة لدعم و تشجيع المؤسسات على الابتكار والإبداع، بالإضافة إلى إرساء سياسة حقيقية لتثمين نتائج البحث العلمي من خلال ترسيخ التواصل بين مخابر ومراكز البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية، والعمل على تحويل منتجات البحث إلى استثمارات إبتكارية وتجسيدها ميدانيا بهدف تحسين تنافسيتها على المستوى الدولي (سهام، 2012، صفحة 675).

5.تحليل نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق، يبدو أن التطبيق الحقيقي للذكاء الاقتصادي في الجزائر ليس بعيد المنال، وبالرغم من كون بعض من تقنياته ممارس من طرف بعض المؤسسات الاقتصادية، إلا أن تبنيه كممارسة فعلية ومنظمة يصطدم أساسا بمعوقات تتمثل أساسا في الذهنيات والثقافة التسييرية. أما على مستوى أجهزة وهياكل الدولة، فإنه يبقى رهين المبادرات الشخصية من طرف بعض الإطارات والتي تفتقد إلى التنسيق والتوجيه فضلا على غياب وعي شامل بالموضوع من حيث الفهم والممارسة؛ هذا بالإضافة إلى ضعف التكوين والرسكلة في هذا المجال هذا من جهة، وفي الجهة المقابلة ومن خلال الوقوف على واقع صادرات الصناعة الغذائية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019 فبالرغم من أن الصناعات الغذائية الجزائرية لها مكانة متميزة بين الفروع والقطاعات الاقتصادية الأخرى، تبين أن مساهمة صادرات الصناعة الغذائية في الصادرات خارج المحروقات متواضعة ولا تتعدى نسبة 17%، كما تبين أن هذه الصادرات لا تتمتع بأدنى ميزة مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة، ما يوضح مدى ضعف قدرة الجزائر على تصدير المنتجات الغذائية وهو ما يبدو من خلال نسبة مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة التي لم تتجاوز سقف 4%، ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى أن هذه الصناعات تركز على التواجد في السوق الوطنية ولا تأخذ بعين الاعتبار في تقسيماتها بناء إستراتيجية للتصدير منذ البداية، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة صادراتها وتطويرها كما ونوعا مما جعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، ويضاف إلى تلك الأسباب ضعف نظام المعلومات الاقتصادية في الجزائر.

6.خاتمة:

يحتل الذكاء الاقتصادي الصدارة في الدراسات الاقتصادية التي تعنى بالبحث عن كيفية تطوير أساليب عمل قادرة على إعطاء الأسبقية والريادة للمؤسسات والدول والتي لم تعد تقاس بالحصص السوقية والأرباح المحققة بل بمدى المعلومات التي تحوزها المؤسسات والدول وبمدى انفرادها بهذه المعلومات المفيدة، ولكن في الجزائر ونظرا لهشاشة المنظومة المعلوماتية، الشيء الذي أدى إلى ضعف نجاعة نظام الذكاء في الاقتصاد الجزائري، وهو ما لم يسمح بمساعدة المؤسسات على مواكبة التطورات ورفع القدرة على المنافسة الدولية وهو ما تبين من خلال تتبع مؤشرات صادرات الصناعة الغذائية الجزائرية خلال الفترة المدروسة، فبالرغم من وجود برنامج لتعزيز القدرة التصديرية للصناعة الغذائية، إلا أن مساهمة صادرات الصناعة الغذائية في الصادرات خارج المحروقات متواضعة، كما تبين أن الصادرات الغذائية الجزائرية لا تتمتع بأدنى ميزة مقارنة بالواردات من نفس المنتجات بل تكاد تكون منعدمة، ما يوضح مدى ضعف قدرة الجزائر على تصدير المنتجات الغذائية، ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى ضعف جهود التصدير حيث أن هذه الصناعات تركز على التواجد في السوق الوطنية ولا تأخذ بعين الاعتبار في تقسيماتها بناء إستراتيجية للتصدير منذ البداية، وبالتالي لم يتكون لديها الحافز لزيادة صادراتها وتطويرها كما ونوعا مما جعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية، ويضاف إلى تلك الأسباب عراقيل المحيط المؤسساتي وضعف منظومة المعلومات الإحصائية والتجارية.

و لتفادي المعوقات السالفة الذكر وتفعيل ممارسات الذكاء الاقتصادي في الجزائر لترقية صادرات الصناعة الغذائية توصي الدراسة بما يلي:

- تسطير إستراتيجية مدروسة لإقامة منظومة وطنية شاملة للذكاء الاقتصادي، مع إشراك كل الفاعلين الوطنيين وضمان التنسيق فيما بينهم؛
- اعتماد منهجية منظمة لتشارك المعلومات والتي تعمل على تزويد المؤسسات في المجال الاستراتيجي بقدرة كبيرة على البحث، التحقيق واتخاذ القرار؛
- تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية والأمن المعلوماتي للاقتصاد والمؤسسات من خلال التحكم الجيد بالمعلومات الإستراتيجية وتأهيل وتدريب الموارد البشرية، بما يضمن تحكمها في تكنولوجيا المعلومات وتأمين بيئة مواتية لتحقيق النقل السريع والسلس للمعرفة؛
- تكثيف إنشاء المراكز و الوكالات المتخصصة في إنتاج المعلومات الاقتصادية؛

- ضرورة تشجيع ودعم الدولة لأنشطة البحث والتطوير في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ومؤسسات الصناعة الغذائية بصفة خاصة؛
- وضع هياكل قاعدية لإرساء منظومة الذكاء الاقتصادي عن طريق إنشاء بنوك وأنظمة للمعلومات تستجيب لحاجيات المتعاملين الوطنيين في مجال الصناعة الغذائية لتكون بمثابة نظام خارجي للذكاء الاقتصادي؛
- إعداد دليل وطني محين للتعريف بالمؤسسات والمنتجات الغذائية الوطنية وتكثيف تنظيم المعارض الدولية ؛
- ربط المؤسسات الجزائرية بالمستجدات في مجال تجارة المنتجات الغذائية بخصوص المعايير التقنية المطبقة دوليا حتى يتسنى لها التكيف معها لتحسين فرص وصول ونفاذ صادراتها من المنتجات الغذائية إلى الأسواق الدولية ؛
- تفعيل دور الهيئات والمراكز المكلفة بإجراء الدراسات التي تهدف إلى البحث عن أسواق جديدة ضمن مختلف الخطط الهادفة إلى الوصول بالمنتج المحلي للأسواق الخارجية.

7.قائمة المراجع:

-المراجع باللغة العربية:

-المذكرات:

*أحمد بوريش. (2019/2018). *الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري يساهم في دعم الإدارة الاستراتيجية في مواجهة التهديدات واستغلال الفرص*. الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة تلمسان.

*أسماء فيلالي. (2014/2013). *الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الجزائرية: الواقع والمجهودات: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية الرويبة*. الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير: جامعة تلمسان.

*أمحمد حميدوش. (2015/2014). *الذكاء الاقتصادي: فهمه وإنشاؤه وتأصيله واستعماله*. الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر3.

*عبد الوهاب سيواني. (2015/2014). *نحو إدماج الذكاء الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الجزائري*. الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة الجزائر3.

*محمد بلزغم. (2015/2014). *دور الذكاء الاقتصادي في تميز منظمات الأعمال وواقعه في الجزائر*. الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ما بعد التدرج المتخصصة: جامعة بشار.

*نسرين مغمولي. (2016/2015). *دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية*. الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: جامعة بسكرة.

-المقالات:

*بيرش أحمد ,أم الخير حمودة. (2019). الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي. (جامعة الجلفة) *مجلة دفاتر اقتصادية ، 10* (01).

*حملاوي حميد ,وسام عمرون. (2019). أثر فرع الصناعات الغذائية على الاقتصاد الجزائري وآفاق تطوره:دراسة حالة الجزائر. (جامعة قسنطينة2) *مجلة دراسات اقتصادية ، 06* (02).
*فائزة قش. (2019). توجهات ومحركات تطوير الصناعات الغذائية. (جامعة قسنطينة2) *مجلة دراسات اقتصادية ، 06* (01).

-المداخلات:

*زغيب مليكة ,نعيمة غلاب. (2012). واقع اليقظة الاستراتيجية وذكاء الاعمال في منظمات الاعمال الجزائرية. *المؤتمر الدولي الحادي عشر حول ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة*. الأردن: جامعة الزيتونة.
*عبد الكريم سهام. (2012). سياسة اعتماد الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية. *المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر حول ذكاء الاعمال واقتصاد المعرفة أيام 23-26 أفريل*. الاردن: جامعة الزيتونة..
*لطرش ذهبية ,عماد شرماط. (2021). دور الممارسات الزراعية الجيدة في تحسين قدرة الصناعات الغذائية الجزائرية على الاستجابة للمتطلبات الصحية للمنتجات الزراعية في الاسواق الدولية:نظام التتبع والهاسب نموذجا. *الملتقى الدولي السابع: اقتصاديات الانتاج الزراعي في ظل خصوصيات المناطق الزراعية في الجزائر والدول العربية*. الجزائر: جامعة الوادي.

-المداخلات:

*بنك.الجزائر. (2019). *التقرير السنوي 2018: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر*. الجزائر: بنك الجزائر.

-المراجع باللغة الأجنبية:

-D.E.P .(2021) .*statistiques du commerce extérieur de l'algérie (periode: année 2020 .(*prospective, direction des etudes et de la .alger: direction générale des douanes, ministère des finances.
-D.G.V.S .(2020) .*bulletin d'information statistique de l'entreprise, données de l'année 2019* .direction générale de la veille stratégique, des etudes et des systémes d'information .alger: ministère de l'industrie et des mines.